الفصل الثاني

منهج ركن الدين في معالجة القضايا النحوية

بعد رحلتي هذه مع أبي الفضائل ركن الدين، وبعد معايشتي التامة لآثاره النحوية[1] يمكنني رسم صورة واضحة المعالم للمنهج الذي كان ينتهجه عالمنا الكبير – رحمه الله – في معالجة القضايا النحوية وذلك فيما يلي:

- **أولاً: يبدأ الرجلُ شرحه[2] بذكر جزء من المتن ثم يعقبه بالشرح والتعليق شارحًا ما يذكره وما لم يذكره:**

ومما يؤيد ذلك قوله في باب (ما لا ينصرف): "قوله: وجميع الباب . . . ." إلى آخره. اعلم أنّ جميع باب ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام انجرّ بالكسرة بالإجماع إن كان إعرابه لفظيًا، نحو: مررت بأحمدِكم والأحمدِ. وإنما الخلاف وقع في أنه:

---

1 – وسيكون اعتمادي هاهنا منصبًا على كتابيه: الشرح الكبير على الكافية والمسمى بالبسيط، والشرح المتوسط المعروف بين الدارسين بالوافية، وأراهما كافيين لإبراز منهجه. وأما بالنسبة للصرف فسوف أعقد فصلاً خاصًا بجهده في الميدان الصرفي وسيكون اعتمادي فيه على شرحه على الشافية وهو الكتاب الذي قمنا بتحقيقه ضمن أطروحتنا للدكتوراه والتي بعنوان ((ركن الدين الحسن الأستراباذي وجهوده النحوية والصرفية، مع تحقيق كتابه شرح شافية ابن الحاجب)) – في ثلاثة مجلدات (١١٣١ صفحة) – والتي نوقشت في كلية دار العلوم – جامعة القاهرة في عام ١٩٩٢م.

2 – لركن الدين مصنفات أخرى غير شروحه على الكافية والشافية، وهي مقدمة في النحو تسمى الزينبية، وكتاب في الاختيارات النحوية؛ وهما مفقودان، وقد ذكرهما العيني في عقد الجمان.

هل هو منصرف أو غير منصرف ؟ فقال بعضهم : إنه منصرف ؛ لأنه إذا دخل عليه ما هو من خواصّ الأسماء أزيل مشابهة الفعل ، فرجع إلى أصله فانصرف لذلك . وقال الآخرون : إنه غير منصرف عملاً بالعلّتين المانعتين من الصرف . والحقّ في ذلك التفصيل ؛ وهو أن يقال إن كان أحد السببين المانعين من الصرف زال بدخول أحدهما كان الاسم منصرفاً ، عملاً بالأصل السالم كأحمدِكم ، وإن لم يَزُلْ كان غير منصرف كساجد ومصابيح ؛ عملاً بالعلّتين . وما تمسّك به الأوّلون ضعيف ؛ لأنا نسلم أنّ دخول خواصّ الأسماء فيه يجعله منصرفاً ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجب صرفه عند دخول حروف الجر عليه وعند إسناد الفعل إليه ، لكونهما من خواص الأسماء . وليس كذلك بالاتفاق فوجب منع صرفه أيضًا عند دخول اللام عليه والإضافة إلا هذا القول مع قوله : " وحكمه أن لا كسر ولا تنوين " مما لا يجتمعان . **ولقائل أن يقول** : لا نسلم ذلك ؛ لجواز أن يكون مراده : وحكمه أن لا كسر ولا تنوين معًا ، فلِمَ قلتم إنه ليس كذلك "[1] .

وأبادر فأقول إن الإتيان بجزء من المتن دون تكملته يُعَدُّ عَيْبًا في التأليف ؛ لأنه لا يساعد المتعلم على استيعاب المتن تفصيلاً وتركيزًا ، ويجعل لزامًا على من يقوم بالتصدي لتحقيق

---

1 - البسيط : ١ / ٨٠ - ٨١ . وينظر نماذج أخرى في الوافية : ٩ - ١١ ، ١٤٥ ، ١٥٨ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ وغير ذلك .

مثل هذه الشروح أن يكمل عبارة المتن في حاشية الصفحة، أو يذكر متن الكتاب كاملاً في ملحق في آخر التحقيق. وهذا العيب في التأليف وقع فيه الكثيرون ممن تصدوا لشرح الكافية، وكذلك وقع فيه الكثيرون ممن شرحوا الشافية.

• ثانياً: يخرج المحترزات:

ومما يؤيد ذلك أنه قال في تعريف الكلمة: "قوله: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد". فقوله (لفظ): احتراز به عن الخطوط والعقود والإشارات والنُصُب. (ووضع لمعنى): احتراز به عن المهملات من الكلمات، وهي الألفاظ التي تدل على معنى بالوضع. وقوله (مفرد): احتراز به عن المركبات، نحو: (زيد قائم)، و(خمسة عشر)[1].

وكذلك قوله في باب: المبتدأ والخبر: "قوله (المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسنداً إليه". فقوله: "المجرد عن العوامل اللفظية": احتراز به عن الأسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية، كاسمي (إنّ) و(كان) وأخواتهما واسمي (ما) و(لا) والمفعول الأول من باب علمت، والثاني من باب (علمت).

وقوله: "مسنداً إليه": احتراز به عن الأسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الأصوات التي ينعق بها، وهي الأسماء غير المركبة مع غيرها، واحتراز به عن خبر المبتدأ؛ لأنه وإن كان مجرّداً عن العوامل اللفظية؛ كـ(إنّ) ليس مسنداً إليه، بل مسنداً به".

---

1 - الوافية ٥٩.

وأيضًا قوله في باب المفعول المطلق : " قوله : اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه . فقوله " الاسم " : احترازٌ به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم ، نحو (ضَرَبَ) الثاني في قولنا : ضرب زيدٌ ضربَ ، فإن (ضرب) الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل مذكور بمعناه ، لكنه ليس بمفعول مطلق ، لأنه ليس باسم .

قوله : " ما فعله فاعل " : احترازٌ عما لم يفعله فاعل ؛ فإنه ليس بمفعول مطلق ، نحو : ضربت زيدًا ، فإن زيدًا لم يفعله فاعل . وقوله " بمعناه " : احترازٌ عن اسم ما فعله فاعل مذكور وليس بمعناه ، نحو : " كرهت قيامي " ، وإن صدق عليه أنه فعل مذكور ؛ لأن كلّ واحد منهما فعل المتكلم ، لكن لا يصدق عليه أنه بمعناه ؛ لأن معنى القيام غير معنى الكراهية "[1].

وقوله في باب التمييز : " فقوله : ما يرفع الإبهام . احترازٌ به عما لم يرفع الإبهام ؛ فإنه لا يكون تمييزًا . وقوله : المستقر : احترازٌ به عمّا يرفع الإبهام غير المستقر كالصفة ، نحو : رأيت عينًا جارية . . . و " عن ذات " : احترازٌ به عما يرفع الإبهام ؛ المستقر عن صفته وهيئته . . . . . "[2] .

ويؤيده أيضاً قوله في باب التوابع عن حدّ التأكيد : " فقوله : " تابع " : شامل لجميع التوابع فلما قال : " يقرر أمر المتبوع " خرج العطف بالحرف والبدل ؛ لأنهما وإن كانا يقرران أمر

---

1 – المصدر السابق : ٧٨ – ٧٩ .

2 – المصدر السابق ١٢٧ .

المتبوع بالنسبة في تعيين ذاتهما . . ."[1] .

- **ثالثاً : يكثر مما يمكن أن يتصور من الاعتراضات مع الإجابة عنها إجابة تدل على قوة عقله وسعه تفكيره وبراعته في الجدل والمناقشة :**

قال في (البسيط)[2] – في باب المبني – : " ولقائل أن يقول : إنّ تعريف المبني بـ (مبنى الأصل) تعريف للشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة ، أو بما هو أخفى منه ؛ لأنّ معرفة مبنيّ الأصل موقوفة على معرفة المبني ضرورة توقف معرفة الكلّ على معرفة الجزء .

وجوابه : أن نقول إنه ذكر من قبل أنّ المراد من مبني الأصل هو أمر المخاطب والفعل الأمر المخاطب أو الغائب أو الماضي أو الحروف أو ما وقع غير مركب .

ولقائل أن يقول : إن أمر المخاطب أو الماضي أو الحروف لا يناسب أنفسهما لامتناع مناسبة الشيء لنفسه ، فيلزم أن تكون معربة حيث وقعت مركبة . وجوابه ما ذكرناه في حدّ المعرب .

ولقائل أن يقول : إن تثنية المؤنث في الغائب متميزة في اللفظ عن تثنية المذكر ؛ لأنك تقول في

---

1 – الوافية : ١٧٤ .

وينظر نماذج أخرى في الوافية : ٩ ، ٦١ ، ٩١ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٢١ ، ١٨٢ ، وغير ذلك وينظر كذلك البسيط : ٢/ ١٣٢ ، ١٦٠ ١٦١ ، ١٦٣ ، وغيرها كثير .

2 – البسيط : ٢/٤–٥ .

المذكر (ضربا) وفى المؤنث (ضربتا)، وإذا كان كذلك كانت الألفاظ ستة كالمعاني.

وجوابه: أن تقول الضمير في (ضربنا) ليس إلا الألف، وكذلك في (ضربا) فيكون لفظ الضمير فيهما شيئًا واحدًا.

ولقائل أن يعود ويقول: وإن كان الضمير في (ضربتا) ليس إلا الألف كما في (ضربا)، لكن تلك الألف ليست إلا مع التاء بدليل أنهم لا يستعملون الألف وحدها، وكان ضمير تثنية المؤنث الألف مع التاء فافترق الحال بينهما في اللفظ. والذي يقوي ذلك أنه عد الضمير في (ضرب وضربتْ) لفظين مختلفين"[1].

فالرجل كان أثناء تناوله للقضية يستعرض كل ما يمكن أن يتصور من اعتراضات وما يمكن أن يتوجه من نقض، وكنت تراه في إجابته عبقريًا مقنعًا في إجاباته، بارعًا في الحِجاج والمناظرة والجدل والمناقشة. ولا غرابة في ذلك؛ إذ إنه كان عالمًا بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام، هذا إلى جانب براعته في اللغة والنحو.

- **رابعًا: يأتي دائمًا بفوائد نحوية جامعة تعتبر من جوامع قواعد النحو:**

ومما يؤيد ذلك قوله - بعد أن فرغ من علل منع الصرف -: "واعلم أن كل واحدة من

---

1 - وثمة مواضع أخرى كثيرة يؤيد هذه الظاهرة وعليك أن تنظر في البسيط: ١/٥، ٦، ٧، ٢١، ٢٧، ٢٩ . . . . . ٢/٢١، ٣١، ٦١، ٨٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٦١، ١٦٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٢٠. وينظر كذلك الوافية: ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ٢٩، ٣٣، ٨٧، ١٢٢، ١٤١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٤٨، ٢٨٢ . . . وغير ذلك كثير.

هذه العلل التسع فرع لشيء ، فالعدل فرع المعدول عنه ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث فرع التذكير ، لأنك تقول : قائم ، ثم تقول : قائمة . والعجمة فرع العربية ؛ لأنّ لغة كلّ قوم أصل بالنسبة إليهم ، ولغة غيرهم فرع لغتهم . والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الإفراد . وأما الألف والنون المزيدتان فاختلف فيه : فقال البصريون إنه إنما يمنع الصرف لمشابهته ألفي التأنيث ، وحينئذ لم تقل إنه فرع لشيء . وقال الكوفيون : إنه يمنع الصرف بالأصالة للمشابهة ، وحينئذ تكون فرعًا على ما زيدا عليه . . . وكذلك وزن الفعل فرع لوزن الاسم ، فكما أن الاسم أصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع"[1]

وقوله – بعد أن فرغ من شرح باب المنادى – : "اعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب ، فلا يقال : يا غلامك ؛ لاستلزمه اجتماع النقيضين ؛ لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى ، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب ؛ لوجوب تغايرهما "[2] .

وقوله في موضع آخر : "اعلم أنه يجوز نصب (غير) على الحال ، فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ، ويجوز رفعه بأن يكون خبرًا بعد خبر

---

1 – الوافية : ٢٢ .

2 – المصدر السابق : ٩٠ .

ولا يجوز جره، لأن ذلك الشيء الذي هو المعنى لا يتناول غير نفسه حتى يجيز عنه"[1].

وقوله في باب (ما لم يسم فاعله): "واعلم أن في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات، إحداهما: قيل وبيع – فأشار إليه بقوله (الأفصح). وقيل وبُيع – وأصلهما قُولِ وبُيِعَ، بنقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما بعد سلب حركته بالإشمام – وهو تهيئة الشفتين للفظ بالضم من غير التلفظ به، ولا يدركه إلا البصير، وهو فصيح، ليؤذن بأن أصل ما قبلها الضم، وأشار إليها بقوله: "وجاء الإشمام".

والثالث: قُول وبُوع، بالواو الساكنة وضم اللام، وهو قليل، ووجهه أنه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال، ثم قلبت الياء في (بيع) واوًا لضم ما قبلها، وأشار إلى هذه بقوله: "و (والواو) وهو عطف على (الإشمام)؛ أي: وجاء الواو"[2].

- **خامسًا: كثيرًا ما كان يعترض على ابن الحاجب وينتقده:**

ومما يؤيد ذلك قوله: "اعلم أنه لو قال: الإعراب ما اختلف هيئة آخر المعرب به لكان أصوب، لأنه لا يختلف آخره، بل تختلف هيئة آخره"[3].

---

1 – المصدر السابق: ٢١٦.

2 – الوافية: ٢٧٦. وينظر: ٢٤، ٧٥، ١٠٤، ١٤٤، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٨، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٨٧، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٣٥ وغير ذلك. وفي البسيط مواضع كثيرة جدا، ينظر منها على سبيل المثال: ١/٦١، ٧٧–٧٨.

3 – البسيط: ١/٢٢.

وكذلك نراه يعترض عليه عند الحديث عن بناء الفعل المجهول بعد أن ذكر قوله في الكافية: "وشرطه أن يغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ"؛ حيث قال: "هكذا ذكره في شرحه. وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا معنى لقوله: "يغير صيغة الفعل إلى معنى فُعِلَ ويُفْعَلُ" إلا أن يحذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وذلك لا يجوز أن يكون شرطًا له؛ لأنه داخل في الشرط يجب أن يكون خارجًا، والحق أن نقول: معنى قوله: "وشرطه أن تغير صيغته إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ" أنه يغير صيغة الفعل إلى ضم الفاء وكسر ما قبل الآخر في الماضي وضم الفاء وفتح ما قبل الآخر في المضارع"[1].

وعندما قال المصنف: "وتوابع المنادى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله، مثل: يا زيدُ العاقلَ والعاقلُ، قال ركن الدين – بعد أن فرغ من شرح عبارته: "اعلم أنه لو قال: يرفع حملاً على لفظه أو تقديره أو محله، وينصب حملاً على محله لكان أصوب، ليشمل مثل: يا فتى العاقل، ويا قاضي العالم، ومثل: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاء الكرامُ؛ لأن المنادى في هذه الصورة ليس بمضموم لفظًا حتى يحمل على لفظه، بل مضموم تقديرًا في المثالين الأولين، ومضموم محلاً في المحلّ؛ لأنه مفعول، قلنا: إنه مضموم المحل، لأن المراد بمضموم المحل أنه لو

---

1 - البسيط ١/ ١٠٥.

وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الأصل لفظًا لكان مضمومًا ، وجاز أن يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين أحدهما نحو (هذا) في قولنا : عجبت من ضرب هذا الرجلِ زيدًا ، فإنّ محلّه الجر من حيث المعنى ، ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر ، نحو : عجبت من ضرب هذا الرجلِ العالمُ ، بالجر والرفع ، وكذلك المنادى المفرد ها هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظاً في الأصل باعتبار كونه مفعولاً به "[1] .

واعتراضاته على ابن الحاجب كثيرة ، كما ذكرنا ، يضيق المقام عن ذكرها تفصيلاً ، ولكن نكتفي بما قدمناه ، على أن نحيل إلى بعضها الآخر في الحاشية[2] .

- **سادسًا : يحرص على عرض الخلاف بين الكوفيين والبصريين في المسألة الواحدة ، فيذكر رأي الكوفيين وحجتهم ثم يناقشه وينقضه بما يقابله من رأي للبصريين .**

ومما يؤيّد هذا أنه ، بعد أن ذكر رأى الكوفيين وأتبعه برأي نظرائهم البصريين حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، قال : " واستدلّ الكوفيون على صحة مذهبهم — أنهما يترافعان — بأنه لابُدّ لكلّ واحد منهما من الآخر ، ولا ينفكّ كل واحد منهما عن صاحبه ، فيكون كلّ

---

1 – الوافية : ٩٢ .

2 – ينظر الوافية : ٢٤ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ١٠٦ ، ١٤٢ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٨ ، ١٧٦ ، ٣٠٢ . وغير ذلك .
وينظر كذلك البسيط : ١/٥٠ – ٥١ ، ٨٧ ، ٩٥ . . . وغيرها .

واحد منهما عاملاً في صاحبه؛ قالوا ولذلك نظائر كثيرة، كقوله تعالى: (أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)[1]. فنصب (أيًا) بـ(تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ(أيًا)، وكذلك قوله تعالى: (أينما تكونوا يدرككم الموت)[2]؛ فـ(أينما): منصوب بـ(تكونوا)، و(تكونوا) مجزوم بـ(أينما) وغير ذلك.

والجواب عنه أنا لا نسلم أنّ كلّ شيئين لا ينفكّ أحدهما عن الآخر يكون كلّ واحد منهما عاملاً في الآخر؛ فإن الفعل والفاعل لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وليس الفاعل في الفعل.

وأما الجواب عن الآيتين فهو: لا نسلم أنّ الفعل مجزوم بـ(أيًا) و(وأينما)؛ بل مجزوم بـ(أنْ) وإنما جاز حذف (أن) لكونهما نائبين عنه. ولئن سلمنا أنهما عاملان، لكن لا يلزم من جواز عملهما في الفعل وجواز عمل الفعل فيهما جواز عمل المبتدأ والخبر، فإنهما اسمان، وأصل الاسم ألا يعمل، وهو بعينه دليل على أنهما لا يترافعان"[3].

وهذا منهج مطرد عند ركن الدين، وسنذكر نموذجًا آخر فقط ثم نحيل في الحاشية إلى بعض مواضع أخرى في كتابه.

---

1 - سورة (الإسراء): من الآية (١١٠).

2 - سورة (النساء): من الآية (٧٨).

3 - البسيط: ١/١١٣.

قال في البسيط : " ومنهما - أي : من مواضع إبراز الضمير - كون الصفة جارية على غير من هي له مستندة إلى الضمير ، فإن البصريين حولوا إلى المنفصل ، نحو : هند زيد ضاربته هي . خلافاً للكوفيين فإنهم لا يوجبون إبرازه ، كما في الفعل .

والذي يدلّ على صحّة مذهبنا وجهان :

- أحدهما : أن إبرازه يرفع اللبس في كثير من المواضع ، نحو : " زيد عمرو ضاربه هو " . ولولا هذا الضمير لم يفهم أن الضارب زيد والمضروب عمرو . وإذا كان كذلك وجب إبراز الضمير في جميع الصفات التي جرت على غير مَنْ هي له ، وإنْ لم يكن لبسٌ ؛ طرداً للباب .
- والثاني : أنّ الصفات فرع على الفعل في تحمل الضمير ، ولهذا لم يقدر اسم الفاعل مع الضمير الذي فيه بجملة كما قدر الفاعل معه بجملة ، ولا يبرز ضمير التثنية والجمع فيه كما يبرز في الفعل . وإذا كانت الصفة فرعاً على الفعل في تحمل الضمير قصرت عن أحكامه ، فإذا جرت على غير من هي له وجب إبراز الضمير فيها ليدل على انحطاطها عن الأصل . . . "[1] .

---

1 - البسيط : ٢/ ١٠ . وثمة مواضع كثيرة أخرى تؤيد هذه السمة المنهجية عند ركن الدين . ينظر : ١/ ٤١ - ٤٢ ، ٢/ ١٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ، ٢٩٧ . . . وغير ذلك .

وينظر كذلك على سبيل المثال : الوافية ، الصفحات : ٥٥ ، ٥٦ ، ١٥٦ ، ١٧٢ ، ٣١٢ ، وغير ذلك .

ثم استمرّ الرجل هاهنا في افتراض افتراضات والإجابة عنها .

- **سابعاً : الضبط والتحري:**

ومن سماته المنهجية الضبط والتحري ؛ حيث نراه يقابل بين نسخ الكافية للتحقق من عبارة المصنف ولتحري مزيد من الدقة . ومما يدلّ على ذلك قوله : " اعلم أني وجدتُ نسخة قرئت على المصنف ، وعليها خطُّه كان (على الأفصح) بعد قوله : (والآخر الهمزة) ، وكان فيها بدل قوله : (ومن ثم لم يجز) : (ومن ثم ضعف) . وهو قريب من الأول . لكنّ شرح المصنف يوافق ما ذكرناه " [1] .

يضاف إلى ذلك أننا نجده دومًا يضع قواعد عامة بعد أن يفرغ من شرح المسألة النحوية التي هو بصددها ، وهذه القواعد تكون على شكل تنبيهات مصدَّرة بلفظة (اعلم) . وهذا كثير في كتبه [2] .

- **ثامنًا : يفسر ما غمض من مفردات أتى بها ابن الحاجب في كافيته سواء كان ذلك في كلامه أم في شواهده :**

---

1 – الوافية : ٣٢٠ .

2 – ينظر مثلاً الوافية ، الصفحات : ١٩ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ .

وكذلك في البسيط نماذج كثيرة جدا منتشرة في ثناياه .

فنراه يفسر بعض مفردات عبارة ابن الحاجب الواردة في المتن؛ حيث قال: " وقوله: ومن خواصّه: دخول اللام والجر والتنوين والنداء والإسناد إليه والإضافة": اعلم أنّ الخواصّ جمع خاصّة وهي ما تختصّ بالشيء سواء واحد في جميع أفراده؛ كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراده؛ كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه. والفرق بين الحد والخاصّة أنّ الحدّ مطّرد، بمعنى أنه كلما صدق الحد صدق المحدود؛ مثلاً كل كلمة صدق عليها أنها دلّت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة صدق عليها أنها اسم، وغير منعكس، بمعنى أنه كلما صدق عليه أنه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وأن الخاصة مطردة بمعنى أنه كلما صدق عليه خاصة الشيء صدق ذلك الشيء، مثلا: كل كلمة عُرِّفت بالألف واللام صدق عليها أنها اسم وغير منعكس. فإن كثيرًا من الأسماء لم يصحّ دخول اللام عليها؛ كالضمائر وغيرها. وإنما لم ينعكس، لجواز كونها غير شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له"[1].

فكلّ ما سبق إنما هو في تعريف (الخاصة) والمراد بها والفرق بين الحدّ والخاصّة.

ولا يخفى على القارئ الكريم مدى تطعيم ركن الدين لأسلوبه بألفاظ مستمدة من المنطق، كالحد، والخاصة، والإفراد، والجنس، والاطّراد، والانعكاس، ونحو ذلك،

---

1 - الوافية: ٧.

حتى ليخيل لنا أننا نقرأ في المنطق لا في النحو . وما ذلك إلا لأنّ عالمنا الكبير واحد من علماء المنطق ، وآثاره التي صنفها في المنطق تنطبق بذلك .

ونراه يقف أمام المصطلح النحويّ ، فيشرح معناه اللغويّ قبل أن يتحدث عن معناه أو المراد به في عرف النحاة ، وأمامنا الآن مما يؤيد ذلك على سبيل التمثيل – لا الحصر – مصطلح الترخيم . يقول ركن الدين : "اعلم أن الترخيم تفعيل ؛ من : رخمت الشيء ، إذا سهّلته . قال ذو الرمّة :

لها بشر مثل الحرير ومنطقٌ رخيمُ الحواشي لا هراء ولا نزر [1] .

نقل عن الأصمعي أنه قال : لقيني سيبويه ، فقال لي : ما يقال للشيء السهل ؟ فقلت : المرخَّم . فوضع باب الترخيم .

وفي الاصطلاح : حذف في آخر الاسم ؛ فإن كان المنادى ضم إليه تخفيفاً من غير علة ، وإن كان في غيره ضم إليه . . . " [2] .

ونراه كذلك يفسر مفردات الشاهد الشعري الذي هو من شواهد المصنف في الكافية ومما يؤيد ذلك أنه بعد أن ذكر المعنى العام لقول الشاعر الهذلي :

---

1 – المعنى أن كلامها لا كثير بلا فائدة ولا قليل مخلّ ، بل بين ذلك . يقال رجل مهذار : إذا كان كثير الكلام . وينظر في البيت الخصائص : ١/ ٢٩ ، وابن يعيش : ١/ ١٩ .

2 – البسيط : ١/ ١٨٤ – ١٨٥ .

لِلّهِ يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ به الظّيّانُ والآسُ

قال: "والحِيَدُ: جمع الحيدة، وهي عقدة في قرن الوعل. وبالجملة: كل تنوٍّ في القرن أو الحبل أو غيرهما، وهي تجمع على: حُيود، وحُيُد، كبُذور وبُذُر.

والظّيّان: نبت له رائحة الطيب يقال له ياسمين البر"[1].

ويؤيده أيضًا قوله - بعد أن ذكر قول الشاعر:

لِبُيْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٍ مما تطيحُ الطوائحُ

قال: والضارع: الضعيف الذليل. والمُخْتَبِطُ: السائل الذي يختبط بالليل. والطوائح: جمع المطيحة، وهي القواذف المهلكات، لكنه على خلاف القياس، والقياس: المطيحات"[2]

وهذا المنهج ينتهجه مع كل شواهد ابن الحاجب التي ذكرها في الكافية[3].

- **تاسعًا: يذكر أحيانًا مقدمة قبل الشروع في شرح عبارة ابن الحاجب:**

يقول في باب الاسم المصرف - بعد أن ذكر قول ابن الحاجب: فالمفرد المنصرف . . . -:

"اعلم أنا نذكر مقدمة قبل الشروع في تغيير هذا الكلام، وهي أن أصل الإعراب أن يكون

---

1 - الوافية: ٣٠٣.

2 - البسيط: ١/٩٠. والوافية: ٤٩.

3 - ينظر على سبيل المثال لا الحصر البسيط: ١/٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢/٢٥٥، ٣٤١، ٣٤٣. وينظر الوافية: ٢٢٨، ٣٢٥.

بالحركات لكونها أخصر من الحروف، فإن كان بالحروف فلعلّة . وأصل ما كان إعرابه بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة، فإن كان بخلاف ذلك فلعلة . وأصل ما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كلّ حرف حركة ذلك الإعراب، فإن كان بخلاف ذلك فلعلة، وإذا عرفت ذلك فتقول: لما كانت أنواع الإعراب بالحركات والحروف مختلفاً فيها أيضًا قسم صاحب الكتاب الأسماء إلى أقسام، كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الإعراب، فيقال: فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا والكسرة جرًا . "[1].

وبعد هذه المقدمة يشرع في شرح إعراب الاسم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف .

- **عاشرًا: يعلل لما يذكر من أحكام تعليلاً يجعل القارئ مقتنعًا اقتناعًا كاملاً ويزيل كلّ ما يجول بخاطره من شكوك وتساؤلات:**

انظر إليه وهو يعلّل جريان إعراب المثنى والمجموع على خلاف القياس من وجهين، أحدهما: من حيث إن إعرابها بالحروف لا بالحركات . والثاني من حيث رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ونصب المجموع ليس بالألف . أما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الأول فلأن

---

1 - الوافية: ١٤، والبسيط: ١/٢٥ .

ينظر نماذج أخرى لهذه الظاهرة في البسيط: ٢/٣١٦، ٣٢٢، ٣٤٩، والوافية: ٤٢، ٥٧، ٦٢، ٦٨، ٧٤، ١١١، ١٣٥، ١٤٧، ١٦١، ١٧٨، ١٨١، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٧٠، ٢٧٩ .

المثنى والمجموع فرع على الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات ، وإعراب بعض الآحاد ، وهو الأسماء الستة ، بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لكان للفرع مَزِيَّةٌ على الأصل ، وأنه غير جائز ، ولأنه كان في أواخرهما حروف ، هي علامة التثنية والجمع ، تصلح أن يكون إعرابهما بقلب بعضها إلى البعض ، فجعل إعرابهما بالحروف لأن الحروف بغير حركة أخفّ من الحروف مع الحركة .

وأما العلّة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة . ومحل الإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما حال الرفع بالواو ، وحال النصب بالألف ، وحال الجر بالياء ، لالتبس المثنى بالمجموع ، لا سيما حال الإضافة . ألا ترى أنك لو قلت : (زيداك) لم تعلم أنه مثنى أو مجموع . ولو جعل إعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا إعراب ، فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بأن جعلوا إعراب المثنى حال الرفع بالألف ، لأنّ الألف يقع ضمير المرفوع للمثنى ، نحو : ضربَا ، وإعراب المجموع حال الرفع بالواو ، لوقوع الواو ضمير المرفوع للجمع ، نحو : ضربوا ويضربون ؛ جعلوا إعرابهما حال الجر بالياء على الأصل . وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى ، وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع . واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة الحروف للنصب والجر دون الرفع ، حيث إن كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم والضم من

الشفتين "[1] .

هذا نموذج رائع لتعليله للأحكام النحوية التي يذكرها ، وهو واحد من نماذج كثيرة ؛ حيث إنه يعلل لكل مسألة نحوية تحتاج إلى تفسير أو تعليل ونراه في تعليله – كما هو واضح من خلال النموذج الذي عرضناه – مقنعًا لا يجد القارئ بُدًّا من التسليم بمنطقه ومقولته ، استمع إليه وهو يقول : " وإنما احتيج إلى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهيتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة ، لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف ، فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف – وهو غير جائز – فتوصّلوا بالمبهم وأدخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف باللام له ، اصطلاحًا للفظ "[2] .

وهذه السمة المنهجية بارزة في كتابه ، فلا يخلو حكم من الأحكام من تعليل له . ولعله قد اتضح هذا من خلال النموذجين اللذين قدمناهما ، وسوف نحيل في الحاشية إلى مواضع أخرى[3] .

---

1 – الوافية : ١٧ – ١٨ .

2 – الوافية : ٩٦ .

3 – ينظر على سبيل المثال : الوافية : ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٣٣ وفي البسيط مواضع كثيرة جدًا لا تنحصر ، ومن اطلع عليه وقف عليها دون عناء .

والعلة عند ركن الدين هي علة تعليمية[1] ، وهي العلة التي يعرف بها كلام العرب[2] .

- **حادي عشر : اهتمامه بالعامل النحوي :**

يهتمّ ركن الدين بالعامل اهتمامًا كبيرًا محاولاً إبرازه في كلّ ما يتعرض له من أبواب نحويّة ، ليس هذا فحسب ، بل إننا نجده يعرّف به ويفرّق بينه وبين المقتضي للإعراب ، يقول : "اعلم أن العامل شيء والمقتضي للإعراب شيء آخر ؛ فإن العامل هو الذي هو علّة لمقتضي الإعراب كقولك : قام زيد ، : فإنّ العامل هو قام) والمقتضي لإعراب (زيد) هو الفاعلية ، كما عرفت ، وهي إنما تحصّلت وتقوّمت بالعامل الذي هو (قام) فإن وقوع اختلاف في العامل في بعض الصور ليس اختلافًا في هذه القاعدة ، مثلاً العامل في المضاف إليه هل هو

---

1 - للعلة ثلاثة أنواع : تعليمية وقياسية ، وجدلية .

(ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ، ٦٥) .

2 - وذكر ركن الدين لهذه العلة أنواعًا كثيرة ، منها : علة تفريق (الوافية ص٨) ، وعلّة اختصار (السابق : ١٤) ، وعلة مشابهة (السابق ٣٦ ، ٧٧) ، وعلة قرب (السابق ٤٥) ، وعلة كراهة (السابق ٤٧) ، وعلة حمل النقيض على النقيض (السابق ٧٥) وعلة استعمال (السابق ٨١) ، وعلة فرق (السابق ٨٩) ، وعلة تخفيف (السابق ٩٩) ، وعلة أمن اللبس (السابق ٩٩) ، وعلة حمل على المعنى (السابق) ، وعلة مخالفة (السابق : ٢/ ٧٨) ، وعلة موافقة (الوافية ٣٣٣) ، وعلة طرد (السابق ٢٧٥) ، وعلة استثقال (السابق ٢٥٨) ، وعلة اختصاص (السابق ٢٥٤) ، وعلة تضمن (السابق ٢٠٢) ، وعلة مشاكلة (السابق ٢١٤) ، وعلة استغناء (السابق ١٩٠) .

وهذه الأنواع جميعها موجودة في كتابه البسيط ، بل هناك أنواع أخرى لم نذكرها .

اللام المقدّرة أو إضافة اسم إليه ، أو غير ذلك ، وليس هذا الاختلاف اختلافاً في أنّ العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب ، بل فيما يحقق المعنى المقتضي للإعراب "[1] .

ويؤكد هذا الكلام في موضع آخر ، وهو يتحدث عن عامل الرفع في الفعل المضارع ، ثم يأخذ في سرد أقوال النحاة حوله[2] .

ويتحدث الرجل على العامل اللفظي والعامل المعنوي ، ويرى أن العامل اللفظي والعامل المعنوي إذا اختصّ كل منهما بأحد القبيلين –أعني الاسم أو الفعل– عمل فيه . استمع إليه وهو يقول : " العامل المعنوي كالعامل اللفظي الذي يدخل على الاسم ويرفعه ؛ لأن الأول هو كونه مجردًا عن العوامل اللفظية ليسند إليه الخبر ، والثاني وقوعه موقع الاسم ، وأحدهما غير الآخر وإن اشتركا في كون كل واحد منهما معنويًا . لا يقال : الابتداء هو التجرّد عن العوامل اللفظية وهو أمر عدميٌّ ، والعدم لا يصلح أن يكون عاملاً فضلاً عن أن يكون رافعًا ؛ لأنا نقول ليس هو التجرد فقط ، بل هو التجرد مع إسناد الخبر إليه ، والجزء الثاني وجوديّ . إذا كان كذلك لم يكن التجرد الذي هو عدميّ علة تامة للرفع ، بل جزء علة ، وجزء العلة ليس بعلة في الخارج ، كالاحراق ، والإغراق ، بل العامل فيها أمارة ودلالة .

---

1 – البسيط : ١/٢٤ .

2 – السابق : ٢/١٧١ – ١٧٣ .

والأمارة كما تكون بوجود شيء تكون بعدمه . وإذا كان كذلك لم يبعد أن يكون التجرّد من العوامل اللفظية عاملاً .

فإن قيل : لم عمل الرفع دون غيره ؟

قلنا : قد بيّنا أن العامل شيء والمقتضي للإعراب شيء آخر . فالعامل هاهنا هو الابتداء ، وكون المبتدأ والخبر مشابهين للفاعل هو المقتضي للرفع . أما مشابهة المبتدأ الفاعل فمن حيث إن كل واحد منهما مسند إليه ومن حيث إن كل واحد منهما يحتاج إلى شيء ينضم إليه ليوصل الكلام . أما مشابهة الخبر الفاعل فمن حيث إن كل واحد منهما جزء ثان"[1] .

ويتحدث عن عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، ويسرد أقوال النحاة ثم يختار رأي البصريين القائل بأن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو كونه مجرّدًا عن العوامل اللفظية ليسند إليه الخبر أو كونه صفة مذكورة[2] .

ولولا خشية الإطالة لأوردنا نماذج أخرى كثيرة تؤيد اهتمام ركن الدين بالعامل النحويّ أثناء معالجته للقضايا النحوية ، ولكن يكتفي بما ذكرناه ، فالقليلُ يغني عن الكثيرِ .

وننتقل الآن إلى بيان سمات الأسلوبية .

---

1 - البسيط : ١/ ١١٥ .

2 - ينظر السابق : ١/ ١١٣ .

أسلوبه:

يتميز أسلوب ركن الدين بما يلي:

- **غلبة السهولة واليسر والوضوح:**

انظر إليه وهو يقول في باب (خبر كان): "وقد يحذف عامله؛ أي: وقد يحذف عامل خبر (كان)، أي: وقد تحذف (كان) في مثل قولهم: «الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ». وقد نصّ سيبويه على جواز أربعة أوجه: **أحدهما**: نصب الأول ورفع الثاني - وهو أقوى الوجوه؛ لقلّة الحذف. وتقديره: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ. **والثاني**: رفع الأول ونصب الثاني، وهو أضعف الوجوه؛ لكثرة الحذف. وتقديره: إن كان في عمله خيرٌ فكان جزاؤه خيرًا. **والثالث**: رفعهما معًا، نحو: إن خيرٌ فخيرٌ. تقديره: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ. **والرابع**: نصبهما معًا، نحو: إن خيرًا فخيرًا. وتقديره: إن كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا. وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف؛ لتوسط الحذف بين الأول والثاني. والحاصل أن نصب الأول ورفع الثاني أولى لقلة الحذف، وبيانه أنّ في نصب الأول يكون المحذوف (كان) مع (الاسم)، وفي رفعه يكون المحذوف (كان) مع الجار والمجرور، وأنّه في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدأ فقط وفي نصبه الثاني أضعف لكونه مخالفًا للأول في جزئيّيه، والأخيران متوسطان لمخالفتهما الأول في إحدى جزئيّيه

فقط "[1] .

ومن النصّ المذكور يتبين لنا أنّ الرجل يراعي في أسلوبه السهولة واليسر والوضوح، وأيضًا يساعد القارئ على الإلمام السريع بالقضايا أو الوجوه المتعددة في المسألة الواحدة؛ بأن يذكر الوجه ونقيضه، ثم المتوسط بينهما، كما فعل هاهنا .

- طبع الرجل على سليقة المعلم:

ومن مظاهرها عنده أنه يزاوج في أسلوبه بين السرد والتساؤل بطريقة جذابة:

وهذا واضح عنده؛ فشلاً نراه وهو يشرح عبارة المتن التي تقول عن حدّ المفعول المطلق (هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) يقول: "فقوله: (اسم). احترازٌ به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم، نحو (ضرب) الثاني في قولنا: "ضربَ زيدٌ ضربَ"؛ فإنّ (ضرب) الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل مذكور بمعناه، لكنه ليس بمفعول مطلق؛ لأنه ليس باسم .

ولقائل أن يقول: إن المراد بـ (ضرب) الثاني لفظه أو مدلوله الذي هو الضرب أو إيًا ما كان، فلا حاجة إلى لفظ الاسم . أما إذا كان المراد لفظه فلأنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور، لأن لفظه الفاعل هو (الضرب) لا (ضرب) .

وأما إذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب؛ فلأنه مفعول مطلق، فلا يحيد عنه .

---

1 - الوافية، ص ١٤٤، وينظر كذلك: الصفحات: ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥ .

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وإن لم يكن صادرًا عنه .

وفي الجواب نظر من وجهين : أحدهما : أن زيدًا في المثال المذكور ليس بفاعل لـ (ضربَ) الثاني بل لـ (ضربَ) الأول ، والثاني تأكيد للأول . وأما ثانيًا : فلأنه يطلق بالاصطلاح على لفظ (ضرب) ، وأنه فعله (زيد) ، في المثال المذكور ، وإن أطلق اصطلاح أنه فعله ؛ لأنه إنما فعله المتكلم باللفظ به . وجوابه الصحيح أن المراد بـ (ضربَ) الثاني مدلوله الذي هو الضرب[1] .

فالرجل يزاوج في أسلوبه هاهنا بين السرد والتساؤل بطريقة تجذب المتعلم . وهذا منهج تربوي ، أفادت الدراسات التربوية الحديثة بأنه أفضل أسلوب لاستمالة المتعلم وبقائه منتبهًا أكبر وقت ممكن سواء أكان المتعلم متلقيًا أم قارئًا .

- **ميله إلى استعمال الاصطلاحات المنطقية ، فنجد في أسلوبه لمسة من لمسات أهل الجدل والمنطق :**

ومما يدل على ذلك أنه استخدم الكثير من المصطلحات المنطقية المبتكرة وغير المبتكرة ، منها : الأصل والفرع ، والجنس ، والماهية ، والسبب العقلي ، والمسبب ، والفعل

---

1 – الوافية ، ص ٧٨

وينظر كذلك الصفحات : ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٤١ ، ٢٨٢ . . . وغير ذلك كثير .

الحقيقي ، والفعل الاختياري ، والفعل الطبيعي ، وفاعل الفعل المعلل ، والعِلّية ، والأثر والمؤثر ، والعامل ، والمعمول ، والوجود ، والعدم ، والمحسوسات ، والمعقولات ، والمجردات والجوهر ، والذات ، والعَرَض ... وغير ذلك من المصطلحات المبثوثة في ثنايا كتب المنطق [1] .

ونراه أيضًا يستعمل مصطلحات منطقية ابتكرها هو ولم أرها – علي حدّ علمي – في كتب النحو ، ومنها مصطلح الإنّية ، ومصطلح اللِّمّية ، وهو يريد بالأول الاستدلال بالمعلوم علي العلة ، وبالثاني الاستدلال بالعلة علي المعلول – وهو عكس الأول ، استمع إليه وهو يقول : "وشرط العجمة في منع الصرف أمران :

أحدهما : العلمية في العجم .

والثاني : أحد الأمرين ، وهو إما تحرك الأوسط وإما كونه زائدًا علي ثلاثة أحرف . والدليل علي الأول إنيّ ، ولِمّي . وأما الإنيّ فلإنهم لو سموا بديباج لصرفوه . وأما اللِّمّي فلأنه إذا نقل غير علم في العجم إلي العرب لتصرفوا فيه تصرف كلامهم من إدخال الألف و اللام والتنوين والتعريف ... إلي غير ذلك ... والدليل على الشرط الثاني إنيّ ولِمّي أيضًا [2] .

---

1 – ذكرناه هذه المصطلحات عند حديثنا عن مصطلحاته النحوية .

2 – البسيط : ١/٦٠ .

وتقتضي الأمانة، بل والموضوعية في البحث، أن أذكر ما وقفت عليه من عيوب منهجية وقع فيها ركن الدين من خلال معايشتي التامه لآثاره، مع العلم بأن ما أذكره لا يقلّل من شأن عالمنا الكبير.

فمما يمتاز به عالمنا – رحمه الله – دقته في عرض قضاياه ومسائله النحوية، وأيضًا دقته في نسبة الآراء إلى أصحابها. ولكنني وجدته في مسالتين اثنتين غير دقيق: **المسألة الأولى في كتابه البسيط في باب (ما لا ينصرف)**. وقد وجدته في هذه المسألة غير دقيق في نسبة الآراء إلى أصحابها. **والثانية: في كتابه الوافية عند حديثه عن حذف الفعل على سبيل الجواز**، حيث وجدته أيضًا غير دقيق في نسبة قراءة ما إلى صاحبها. وهاك التوضيح:

- **المسألة الأولى:**

قال في البسيط [1]: "اعلم أن المؤنث إذا سمي باسم مذكر على ثلاثة أحرف، فهو لا يخلو من أن يكون متحرك الوسط أولا يكون. فإن كان فلم ينصرف، وذلك نحو (رجل) سمي به مؤنث. وإن لم يكن نحو (زيد) فالأكثر على صرفه. وعيسى بن عمر والمبرد على منع صرفه. وأما إن صغر فلم ينصرف بالإجماع".

---

1 – ١/٩٢.

فركن الدين يذكر أن عيسى بن عمر يرى منع الصرف فقط في المسألة المذكورة وذكر هذا عن المبرد أيضًا .

ولكني وجدتُ عيسى بن عمر يجوّز الأمرين مع ترجيح الصرف ، وكذلك رأيتُ أبا العباس المبرد يجوّز الأمرين معًا ، وليس كما ذكر ركن الدين . ويؤيد هذا ما جاء في شرح الرضي : (١/٥١) :" . . . أمّا إن عكست الأمر ؛ أعني سميت المؤنث باسم المذكر ، حقيقيين كانا أولا ، فإن كان الاسم ثلاثيًا متحرك الأوسط ك : جبل وحسن ، أو زائدًا على الثلاثة ك جعفر ، فلا كلام في منع صرفهما ؛ لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسد التاء أو سادّ مسدّ الساد . وإن كان ثلاثيًا ساكن الأوسط ك : زيد وبحر ؛ يسمّى بمثلهما امرأة ، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف متحتمًا ك : ماه وجور ؛ لظهور أمر التأنيث بالطرآن . وأبو زيد وعيسى والجَرْميُّ يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين ويرجحون صرفه على صرف هند ؛ نظرًا إلى أصله " .

فقد ذكر الرضي هاهنا أنّ عيسى بن عمر يجوّز الأمرين مع ترجيح الصرف ، كما ذكرنا وليس كما قال ركن الدين في البسيط .

وسيبويه ينص على أن منع الصرف فيما إذا سمّي المؤنث باسم مذكر على ثلاثة أحرف ، ساكن الوسط ، هو قول أبي إسحاق وأبي عمرو . يقول :" . . . فإن سميت

المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف . هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس ، وهو القياس ؛ لأنّ المؤنث أشدّ ملاءمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن الأصل تسمية المذكر بالمذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمرو) ، لأنه من أخف الأبنية "[1] .

والمبرد في المقتضب ينصّ على أن مذهب عيسى بن عمر جواز الأمرين . يقول : " . . فإن سميت مؤنثًا بمذكر على هذا الوزن عربيّ فإن فيه اختلافًا .

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة العدول وذلك نحو امرأة سميتها زيدًا أو عمرًا .

ويحتجون بأن (مصر) غير مصروفة في القرآن ، لأنّ اسمها مذكر عنيت به البلدة . وذلك قوله عز وجل : (أليس لي ملك مصر)[2] .

فأما قوله عز وجل (اهبطوا مصرًا)[3] فليس بحجة عليه ؛ لأنه مصر من الأمصار ، وليس مصر بعينها . هكذا جاء في التفسير — والله أعلم .

---

1 – الكتاب : ٢ / ٢٣ .

2 – سورة الزخرف : من الآية (٥١) .

3 – سورة البقرة / من الآية (٦١) .

وأمّا عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب وأبو عمر الجَرْميّ، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثًا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزًا، ويقولون نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث، على ما ذكرنا، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه حالُ خِفّة أحقُّ بالصرف، كما أن لو سمّينا رجلاً - أو غيره من المذكر - باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف؛ لخفة التذكير[1].

والمبرّد هاهنا يذكر القولين ويبيّن وجهة نظر كلّ فريق دون أن يرجّح رأيًا على الآخر.

وفي شرح الكافية لابن مالك ما نصُّه: "وأما نحو (زيد) - اسم امرأة - فذو وجهين عند أبي زيد ويونس وابن أبي إسحاق..."[2].

وهذا ما قاله السيوطي في الهمع[3]، حيث قال ما نصه: «... الثانية: أن يكون مذكر الأصل كزيد، اسم امرأة؛ لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هند وجوز المبرّد وغيره فيه الأمرين، كما يجوز ان في المنقول من مؤنث إلى مذكر، وهو نقل من ثقل إلى ثقل».

---

1 - المقتضب: ٣/ ٣٥١ - ٣٥٢.

2 - ٢/ ٢٢٠. وقال الشيخ عضيمة في هامش المقتضب (٣/ ٣٥٢): «وابن هشام وابن مالك وغيرهما ينسبون إلى المبرد القول بالرأي الثاني، وهو الجوز للصرف وتركه، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل: هو القول الفاشي، وذلك في كتابه المذكر والمؤنث». ولعل ما نقل عن المبرد في قوله عن مذهب سيبويه والخليل: ((هو القول الفاشي)) في كتابه المذكر والمؤنث هو الذي دفع ركن الدين إلى أن يعدّه ممن يمنعون صرفه.

3 - ١/ ٣٤.

فقد ثبت مما نقلناه عن عيسى بن عمر وأبي العباس المبرد أنهما يجوّزان الأمرين، وليس كما ذكر ركن الدين من أنهما يمنعانه الصرف قولاً واحدًا .

المسألة الثانية: وهي قراءة: «يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ»

قال ركن الدين في (الوافية) [1]، في باب (حذف الفعل) وهو بصدد الحديث عن حذف الفعل على سبيل الجواز «. . . ومثله قوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ . رِجَالٌ»، بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر؛ فرجال مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف؛ فكأن قائلاً قال: من يُسَبِّحه؟ فقيل: رجالٌ؛ أي: يسبّحه رجال، فلا يجوز أن يكون رجال مرفوعًا على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله (يُسَبَّح)؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والآصال».

فقد نسب ركن الدين قراءة فتح الباء في (يُسَبَّح) لعاصم وابن عامر. والحق أن قراءة عاصم التي رواها عنه حفص: «يسبّح[2]» بكسر الباء على البناء للفاعل، وليس كما ذكر ركن الدين. وأما قراءة (يُسَبَّح) بالبناء للمفعول فالصحيح أنها قراءة ابن عامر وأبي بكر، كما جاء في النشر[3]، والإتحاف[4]، وغيرهما من كتب القراءات.

1- ص: ٤٩ .

2- سورة النور: من الآيتين (٣٦-٣٧) .

3- الجزء الثاني، ص ٣٠٧ .

4- ص ٣٢٥ .